15/07/1972

التسلح وتجارة الأسلحة

من مراسلنا بواشنطن
الأزرق بيت عليو

حاولت عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى ان تنظم تجارة الاسلحة وخاصة ذلك القسم منها الذي يسيطر عليه افراد يدعون «تجار الموت» .

ولكن المنظمة الدولية لم تحصل على مساعدة الدول المعنية وفشلت مساعيها وبازدهار اقتصاد وصناعة دول اوروبا الغربيه خلال العشرين سنة الماضية ازداد انتاجهم للاسلحة التي اصبح لها دور كبير في ميزانيه التجارة الخارجية وتحول اوروبا الغربيه اليوم الدرجة الثالثة في انتاج الاسلحه بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وتجدر الاشارة الى السياسة التي اتبعتها الدول الغربية بعد انتهاء الحرب العالميه الثانيه في الشرق الاوسط ادحاولت فرض انواع من الاسلحة على دول المنطقه بحماية تعودها وحاولت منع الدول العربية من الحصول على الاسلحه من مصادر غير غربية وقد كانت صفقه ١٩٥٥ التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا مفاجاة وصدمة للدول الغربية

لاشك ان العالم قد توصل الى بعض النتائج المحدودة بخصوص مراقبة الاسلحة الاستراتيجية بين الدول الكبرى من اجل منع اجراء التجارب النوويه في الفضاء (رغم ان الصينيين الشعبيه وفرنسا لم توافقا على هذه الاتفاقيه) باتفاقيه منع تحويل الاسلحة النوويه للدول لاتملكها ، ومنع وضع الاسلحة المدمرة في اعماق البحار والاتفاقيه التي عقدت مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال زيارة الرئيس نيكسون الى موسكو .

غير ان هذه الاتفاقية حتى تقتصر على الاسلحه النووية وانصواريخ وادوات حربية لايقدر على انتاجها الا الدولتان الكبيرتان .

وقد عدت مالطا في عام ١٩٦٥ والدانمارك في ١٩٦٨ مشروعي قرار للامم المتحدة يدعوان الى احاطة متبكل بيع وشراء الاسلحة العادية ، بصفه غير شرعية ،بنشاط دعائي واسع لابراز مساوئ تلك العمليات الخفية وليكون ذلك خطوة اولى نحو مراقبة تجارة الاسلحة .

غير ان هذين المشروعين لم يحصلا على موافقة الدول التي تستفيد ماليا وسياسيا من تجارة الاسلحة .

واشار اوثانت ،الامين العام السابق للامم المتحدة بمناسبة تدشين السبعينات لتكون سنوات نزع التسلح ، انذاك الى ان : «شعور دول العالم بالدمار يتناقص بمقدار ازدياد انتاج الاسلحة » .

وتدل الاحصائيات على ان انتاج الاسلحة التقليدية باهظ التكاليف وان الدول المنتجة تستعمل طرقا متنوعة لتسويقها وتزمي التي اهداف خاصة ومصالح سياسيه من ورائها وفي بعض الحكام ، الى تعزيز نظام معين التي مساعدة ثورات وحركات انفصالية .

وقد تقدمت الاشارة الى ان مالا يقل عن ٢٢٠ مليار دولار مصروف سنويا على انتاج مايدعى بالاسلحه العادية او التقليديه .

يوجد حاليا كميات ضخمة من هذه الاسلحة في العالم لان ماانتجه الدول الكبرى خلال العشرين سنة الماضية اصبح غير صالح للاستعمال من طرف الدول نفسه اوالمصنعه ولذلك فهي تسعى لتجويلها ولو بطرق غير مشروعة .لدول افريقيه واسيويه ممن يقتل بعضهم البعض .

وقد تجد الدول الاوروبية المتحالفة منها ، تجد نفسها تبيع اسلحه لطرفين متحاربين في اسيا او افريقيا مثل ماوقع خلال الحرب الاهليه في نيجيريا .كانت فرنسا تشحن اسلحه غربية الى بيافرا بينما كانت بريطانيا تسلح الحكومة المركزية .

وصاحت بريطانيا زعمت انها توقفت عن بيع الاسلحه الى جنوب افريقيا ثم عدلت عن رايها بعد الازمات الاقتصاديه التي سببت عجزا في ميزانها التجاري وحسب زعمها ايضا تعهد ان لاحظت اسيمرر الشركات الفرنسيه والايطالية في شحن السلاح لجنوب افريقيا اما المانيا فيبدو انها اكثر حذرا اذن في تعاملها بعد المشاكل التي نتجت عن بيعها كميات كبيرة من الاسلحة لاسرائيل والبرتغال وما تبع ذلك من صعوبات في علاقاتها مع الدول العربيه والافريقيه .

ارسلت الامم المتحدة مذكرة الى جميع الدول المنتجه للاسلحه تطلب فيها معلومات حول مامصدروه من الادوات الحربية خلال العشر سنوات الماضية وجاء في رد الولايات المتحدة انها تصدر اقل من ٥ بالمائه من انتاجها الحربي وان نصف هذه الكمية يوجه لاوروبا والشرق الاقصى والباقي للدول اتباعية خاصة لاسرائيل

وكتب احد الصحفيين يقول بانه عندما رفض وزارة الخارجية الامريكة منح رخصة بيع الاسلحة لشركة ما ، تعمد هذه الاخيرة الى طلب مساعدة وكالة الاستعلامات الامريكيه او الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (ايد) للحصول على رخصة التصدير مؤكدة ان ذلك في المصلحة العامة للبلاد .

الاسلحة عاملا هاما لسد العجز الكبير في اما وزارة التجارة الامريكيه فتعتبر بيع الميزانية التجارية وهي لذلك تقوم بنشاط في المجال الدولي لبيع الاسلحة .

اما اسرائيل فقد ظلت تشترى من الاسلحة الامريكية مامقداره اربعمائة مليون دولار منذ عام ١٩٦٧ وقد خصصت الحكومة الامريكيه خمسمائة مليون دولار لعام ١٩٧٢ فقط كمساعدة مادية تستعملها اسرائيل لشراء الاسلحة الامريكية وبالاضافه لذلك فان تل ابيب تحصل سنويا على تبرعات وهدايا من اليهود الامريكان يتجاوز مليارا من الدولارات .

وقد كشفت مصادر امريكة في جانفي الماضي عن ترخيص منحته واشنطن لاسرائيل يسمح لاخيرة بصنع محركات لطائرات الفانتوم من نوع 79 — في اسرائيل .

كما تساعد امريكا اسرائيل على ادخال تحسينات على قيادة سوبر ميراج ، هذه الطائرة التي تقوم اسرائيل الان ببنائها على اساس المخطط الذي حوله اليها مهندس سويسري كان يتجسس لحسابها .

15 يوليو 1972

15 يوليو 1975